

تقرير البورصة اليومي

تراجع محدود للسوق بسبب جني الأرباح وسط عزوف عن الأسهم القيادية



(محمد مرسي)

اللون الأحمر سيطر على شاشات التداول

أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع على انخفاض مؤشريه بشكل محدود، وذلك بعد جلسة تباين فيها الأداء، وبهذا التراجع خسر المؤشر العام للسوق مستوى الـ 5800 الذي كان قد استعادته بعد جلسة أول من أمس.

وكانت الجلسة بدأت على استكمال الارتفاع جراء استمرار عمليات التجميع على الأسهم الرخيصة، خاصة مجموعة المدينة ورمال، وأسهم أخرى في قطاعات متنوعة، لكن سرعان ما بدأت عمليات التصريف لجني الأرباح وهو ما قلص مكاسب المؤشر السعري ليترجع في منتصف الجلسة تقريباً ويستمر في التراجع حتى نهاية الجلسة.

وتأثر المؤشر الوزني طيلة الجلسة بسبب تراجع أسهم قيادية مثل بيتك وزين، وتراجعت خسائر المؤشر قبل الإغلاق بسواً نتيجة تقلص سهم زين لخسائره، فيما شهدت الحفلات الإقبال تقليص خسائر المؤشرين بعشرين على عمليات دخول استهدفت أسهما معينة خاصة في قطاع البنوك والخدمات مما قلص من خسائر السوق بشكل لافت.

واستمرت السيولة عند معدلاتها الحالية جراء استمرار استهداف الأسهم الرخيصة والعزوف النسب عن الأسهم القيادية والثقيلة.

المؤشرات العامة

تراجع المؤشر العام للبورصة بواقع 1,9 نقطة ليغلق عند مستوى 5798,5 نقطة بانخفاض نسبته 0,03%، مقارنة مع جلسة أول من أمس، فيما انخفض المؤشر الوزني بمقدار 1,24 نقطة ليغلق عند مستوى 402,88 نقطة

سهم «رمال» واصل ارتفاعاته القياسية واستحوذ على 12,2% من إجمالي القيمة



بانخفاض نسبته 0,30% مقارنة مع الجلسة الأخيرة. وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 355,7 مليون سهم نفذت من خلال 3986 صفقة قيمتها 27,7 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق تبايناً في الأداء، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة 26,5%، وارتفعت الصفقات بنسبة 0,6%، فيما انخفضت القيمة الإجمالية بنسبة 1,7%، وتصدر قطاع الاستثمار النشاط من حيث القيمة، وذلك لليوم الثاني على التوالي في ظل

الزخم الذي يشهده القطاع في الوقت الراهن، إذ تم تداول 108 ملايين سهم نفذت من خلال 1276 صفقة قيمتها 8,2 ملايين دينار، وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 116,5 مليون سهم نفذت من خلال 1357 صفقة قيمتها 7,8 ملايين دينار، وجاء قطاع العقار في المركز الثالث من خلال تداول 68,7 مليون سهم نفذت من خلال 703 صفقات بقيمة 5,8 ملايين دينار، وجاء قطاع البنوك في المركز الرابع من خلال تداول 2,9

مليون سهم، نفذت من خلال 88 صفقة بقيمة 1,8 مليون دينار. وجرى التداول على أسهم 108 شركات، ارتفعت من بينها قيمة أسهم 36 شركة، وتراجعت قيمة أسهم 39 شركة، فيما استقرت أسهم 33 شركة، ولم يتم التداول على أسهم 106 شركات. آلية التداول استمر قطاع البنوك في تراجعها لليوم الثاني على التوالي، جراء عمليات تخرج من بعض أسهمه، واستحوذ القطاع

على 6,4% فقط من إجمالي القيمة نتيجة ضعف كميات التداول التي شهدتها أسهم القطاع التي تم تداولها، وكان سهم الوطني قد أغلق مستقراً بعد تداول 472,5 ألف سهم ليستقر عند مستوى دينار و140 فلساً، أما سهم بيتك فتراجع بمقدار 10 فلس ليترجع إلى مستوى 870 فلساً بعد تداولات محدودة بلغت 225 ألف سهم، وتراجع كذلك سهم التجاري بواقع 10 فلس بعد فترة من عدم التداول وبذلك تراجع السهم إلى مستوى 760 فلساً بعد تداول 100 ألف سهم، وتراجع سهم الخليج بواقع 5 فلس ليصل إلى 490 فلساً، وتراجع الدولي بمقدار فلسين ليستقر عند مستوى 242 فلساً، وخسر سهم برقان 5 فلس من قيمته السعري ليصل إلى مستوى 460 فلساً بعد تداول 1,2 مليون سهم هي الأكثر في القطاع، فيما تقلصت مكاسب سهم المتحد بعد أن كان مرتفعاً بواقع 10 فلس أغلب فترات التداول، واستقر سهم بوبيان عند مستوى إغلاقه السابق بعد أن كان متراجعا خلال التعاملات بواقع 10 فلس.

ومازال قطاع الشركات الاستثمارية في صدارة القطاعات من حيث الاستحواذ على القيمة، وذلك من خلال استحوذته على 29,6%، ويرجع ذلك لكميات التداول الكبيرة التي يشهدها عدد كبير من أسهم القطاع نتيجة عمليات مضاربة، وكان سهم أيفا الأكثر تداولاً من خلال 17,2 مليون سهم غلب عليها البيع ليخسر السهم 0,5 فلس، أما السهم الأولي فشهد تداولات كبيرة غلب عليها البيع أيضاً وخسر السهم 6 فلس من قيمته السوقية بعد تداول أكثر من 10 ملايين سهم،

أرقام ومؤشرات

1.9 نقطة تراجع المؤشر السعري بنسبة 0,03%، وانخفاض المؤشر الوزني 1,24 نقطة بنسبة 0,30%.

355.7 مليون سهم تم تداولها بقيمة 27,7 مليون دينار.

5 شركات استحوذت أسهمها على 43,2% من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم «رمال» على 12,2% من القيمة الإجمالية للتداول.

7 قطاعات سجلت مؤشرات ارتفاعات متفاوتة في جلسة أمس تصدرها قطاع غير الكويتي بواقع 77,2 نقطة، فيما كان قطاع البنوك هو الوحيد المتراجع بواقع 56,8 نقطة.

● شريف حمدي

«الدولي» يستقبل سفير أميركا



الشيخ محمد الجراح الصباح مستقبلاً السفير مانوي تولر

استقبل رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي الشيخ محمد الجراح الصباح سفير الولايات المتحدة الأميركية لدى الكويت السفير مانوي تولر وذلك بمناسبة تسلم مهام منصبه بالكويت. وخلال اللقاء تم استعراض عدد من القضايا الاقتصادية التي تهم الجانبين ودور الاقتصاد في تعزيز الروابط وجهود التنمية بين البلدين، ومن ناحيته أشاد السفير الأميركي بجهود البنوك المحلية في تعزيز وتنمية الاقتصاد الكويتي.

6 ملايين دينار صافي الخسائر الأولية لـ «البترولية» عن 2011

أعلنت شركة المجموعة البترولية المستقلة لجلس الإدارة ناقش النتائج المالية الأولية للشركة لسنة المالية المنتهية في 2011/12/31، والتي لم يتم تدقيقها من قبل المدققين الخارجيين، وبناء عليه فقد حققت الشركة صافي خسارة بلغت 6,058 ملايين دينار وان خسارة السهم بلغت نحو 41,89 فلساً، بالمقارنة بعام 2010 حيث بلغ صافي الربح 4,485 ملايين دينار أي ما يعادل 31,03 فلساً للسهم الواحد. وحول نتائج أعمال الشركة في نهاية عام 2011 غير المدققة فقد أوضحت الشركة على موقع البورصة الإلكتروني أن إجمالي الموجودات المتداولة بلغ 352 مليون دينار فيما بلغت المطلوبات المتداولة 342,7 مليون دينار كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 70,7 مليون دينار. وقرر مجلس الإدارة التوصية للمجموعة العامة بعدم توزيع أرباح لعام 2011. وقد قامت المجموعة في نهاية 2011 باعادة تقييم أحد مشاريع المجموعة والتي تملك حصة فيها بنسبة 11,11%، وذلك تماشياً مع مبدأ الاستمرارية في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث بلغت القيمة العادلة للمشروع مبلغ 82,8 مليون دولار بعد الأخذ في الاعتبار نتائج التوسعة الإضافية المرحلة السادسة في المشروع والتي بلغت 606 آلاف متر مكعب، وبناء على خصم التناقضات النقدية للعقود الموقعة لاستخدام خزانات المشروع لمدة 5 سنوات، مقارنة بالقيمة الدفترية للمشروع والتي بلغت مبلغ 30,8 مليون دولار في نهاية 2011 حيث تم أنبات الفرق والبالغ 52 مليون دولار كاحتياطي القيمة العادلة تحت بند حقوق الملكية لعام 2011.

«الخليج» أجرى السحب الأسبوعي الأول لحساب «الدانة» في 2012

الرويشد وشمس الأغنية العربية نجوى كرم. وبحث بنك الخليج الجميع على فتح حساب الدانة وزيادة الإيداعات من لديهم حساب الدانة، لتزداد فرصهم ويحالفهم الحظ في الفوز بالسحب الأسبوعي الذي يمنح 10 فائزين جائزة قدرها ألف دينار لكل منهم. ويتميز حساب الدانة من بنك الخليج، إلى جانب منح الجوائز النقدية، بأنه يشجع العملاء أيضاً على الادخار. وكما زاد المبلغ المودع وطالت مدة بقائه في الحساب زادت الفرص المتاحة للفوز. كما يمنح حساب الدانة العديد من الخدمات المتميزة منها خدمة «بطاقة الدانة للإيداع الحصري» التي تمنح عملاء الدانة حرية إيداع النقود في أي وقت يناسبهم، إضافة إلى خدمة «الحاسبة»، التي تمكن عملاء الدانة من حساب ما لديهم من فرص للفوز في سحب الدانة.

أجرى بنك الخليج السحب الأسبوعي الأول لحساب الدانة للعام الجديد في 8 يناير 2012، معلناً بذلك عن أسماء الفائزين الذين يحصل كل منهم على جائزة قدرها ألف دينار. وقال البنك في بيان صحفي إن الفائزين هم: عبدالرحمن حجي علي احمد المهدي، عادل حمد



«بوبيان» يرعى مشروع التخرج لعدد من طالبات كلية الهندسة والبتترول

كلية الهندسة والبتترول د.محمد الفيلكاوي بافتتاح المعرض الذي يستمر يومين ويتضمن جميع مشاريع التخرج لطلبة الكلية. وقدمت إدارة الاتصالات والعلاقات المؤسسية في البنك كل الدعم للطلبات المنفذات للمشروع وهن نورة الضامن وشريفة البناي وشوق المطري وأمل الشطي حيث تواصلت معهن على مدار تنفيذ المشروع من الإدارة مسؤول أول - إدارة الاتصالات والعلاقات المؤسسية طيبة المطوع مما ساهم في رفع كفاءة المشروع وتذليل الصعاب التي واجهتهن حيث تكفل البنك بالدعم المادي وكذلك المعنوي من خلال متابعة أبرز مراحل المشروع حتى نهايته.

في إطار دعمه لجميع الأنشطة التي تتعلق بالشباب باعتبارهم القوة الحقيقية للتنمية. وقال البنك في بيان صحفي إن رعايته لهؤلاء الطالبات تأتي انطلاقاً من دوره الاجتماعي ومسؤوليته الاجتماعية تجاه جميع شرائح المجتمع بما فيهم شريحة الطلبة والتي تعد من كبرى الشرائح الاجتماعية وأهمها باعتبارها النواة الأساسية التي تعتمد عليها الكويت في تنفيذ خططها التنموية. ووزير الدولة لشؤون البلدية د.فاضل صفر وبحضور عميد

قام بنك بوبيان برعاية مشروع التخرج لعدد من طالبات كلية الهندسة والبتترول بجامعة الكويت وذلك خلال معرض التصميم الهندسي للحادي والعشرين الذي أقيم بقاعة فاروق البرعش بالكلية والذي ضم جميع مشاريع التخرج الخاصة بالطلبة حيث تم عرض المشروع الذي تبناه البنك امام زوار المعرض، وذلك



طيبة المطوع مع الطالبات

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط: تدريب الكوادر البشرية هدفه خدمة الاقتصاد

المشروعات. ويعتبر هذا المشروع بداية لمشروعات تدريب أخرى تأتي ضمن خطة الأمانة لدعم مستوى الكوادر البشرية الوطنية في مجالات متعددة وحيوية مما يسهم في رفعة مستقبل بلدنا وضمان جودة المعرفة لدى الطاقات البشرية الوطنية دعماً لترسيخ النهج التخطيطي في أجهزة ومؤسسات الدولة.

قالت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية إن مشروع تنمية الكوادر البشرية الكويتية هدفه خدمة خطة التنمية وتطوير الكويت اقتصادياً. وأعلنت أمانة مجلس التخطيط أن مشروع تدريب وتنمية الكوادر البشرية التخطيطية بالجهات الحكومية انطلق يوم 8 يناير الجاري، وقامت الأمانة بإختتام الأسبوع التدريبي الأول بنجاح كبير حيث حضر ما يقارب من 200 متدرب ومتدربة من مختلف الجهات الحكومية. واستأنفت الأمانة التدريب الثاني في 15 يناير لاستكمال المرحلة الثانية والتي تمتد لفترة أسبوع آخر، وتدخل هذه الفعالية ضمن سعي الأمانة لتطبيق الخطة المستقبلية لتنمية الكوادر البشرية الوطنية في مجالات متعددة لدعم الخطط الاستراتيجية للتنمية.

وقام هذا المشروع بالتعاون بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبين مركز التميز في الإدارة، في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت. ويتميز هذا المشروع بأحوائه على عدة دورات أسبوعية متتالية تمتد



جانب من أنشطة الدورة التدريبية بمشاركة كوادر كويتية

«التمويل العربي» يصبح فرعاً لـ «قطر الإسلامي» في بيروت

أعلنت أمانة «بيت التمويل العربي» كمصرف إسلامي في بيروت، على حل التكتل ملكية المصرف بموجبه إلى «بنك قطر الإسلامي»، من دون الحاجة إلى زيادة رأسماله، كما كان يشترط مصرف لبنان المركزي. وفي المعلومات التي حصلت عليها «الأنباء»، أن المفاوضات التي جرت مع المصرف المركزي، اصطدمت بأصرار الحاكم رياض سلامة على رفع رأسمال المصرف من 40 إلى 100 مليون دولار، وهو الحد الأدنى المعمول به للتخصيص حالياً كمصرف إسلامي بنوي العمل في السوق اللبنانية. كما اصطدمت المفاوضات بعائق آخر، تمثل في أصرار البنك المركزي على ضرورة المحافظة على مساهمة جهة مصرفية متخصصة في التمويل الإسلامي في ملكية «بيت التمويل»، وكان رجال أعمال لبنانيون ينشطون في بعض الدول الإفريقية قد عرضوا شراء «بيت التمويل العربي» بـ 40 مليون دولار، وضمان استمرار عمله، أما كمصرف إسلامي، أو تحويله إلى مصرف تجاري، إلا أن مصرف لبنان، وقور بتبليغه الطلب لشراء المصرف، من قبل رجال الأعمال اللبنانيين، بإثر إلى إبلاغهم بضرورة تطبيق التعاميم التي سبق له أن أصدرها حول الحد الأدنى لرأسمال المصرف الإسلامي، وبضرورة بقاء المستثمر الأجنبي فيه، تجنباً لتكريس ظاهرة «هجرة» المصارف الأجنبية من لبنان، وقطع الطريق على أي تفسيرات سياسية. ومع الشروط التي أصر عليها مصرف لبنان، عادت المفاوضات التي جرت بين رجال الأعمال اللبنانيين ومالكي المصرف إلى نقطة الصفر، خصوصاً بعدما فشلت المحاولات التي جرت لإبقاء حصة بحدود 20% للشريك الأجنبي، وبعدما أصر المصرف المركزي على ضرورة أن يكون في عداد المساهمين، جهة مصرفية تملك خبرة كافية في مجال الصيرفة الإسلامية.

● بيروت - نادر عبدالله